الدوائر الرسمية والشعبية العربية تواصل ترحيبها بزيارة سمو ولي العهد لسوريا ولبنان

التحرك السعودي يدفع عملية السلام انطلاقا من مكانة المملكة الدولية

[فهيم الحامد ـ جدة، فيصل احمد ـ دمشق، زياد عيتاني ـ بيروت]

□ واصلت الدوائر العربية في عدد من العواصم اهتمامها بالزيارة التي يبدأها اليوم صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الى سوريا ولبنان واجمع المسئولون والخبراء في عدد من العواصم العربية على اهمية توقيت الزيارة واهميتها في دعم الموقف العربي لانها تأتي في اطار الجهد العربي المشترك الذي يبذل الآن من اجل ايجاد موقف عربي بناء لمواجهة التحديات التي تواجهها العملية السلمية.

واوضحت الدوائر التي اتصلت بها «عكاظ» مساقشيا في كل من عمان والقاهرة وبيروت ان كل الانظار متجهة ناحية التحرك السعودي الذي يتمثل في زيارة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز لكل من سوريا ولبنان من اجل مواصلة التشاور وتبادل الرأي حول التحديات التي تواجه العملية السلمية في الشرق الاوسط وسبل تعزيز التضامن العربي فلقد اوضح الدكتور انور عشقي المفكر الاستراتيجي ان التحرك الذي تقوم به المملكة العربية السعودية ليس تحركا طارئا ولا عشوائيا، بل هو تفعيل لمبدأ استراتيجي وضعه الملك عبدالعزيز ـ طيب الله ثراه ـ عند تأسيس هذا الكيان العظيم. واضاف الدكتور عشقي ان المملكة تؤمن بان وحدة القرار السياسي العربي هو الموقف الذي يمكن العرب من مواجهة كافة التحديات. وقال ان المبدأ الذي يؤمن به الظالم والمستبد هو «من ضعفكم استمد جبروتي» وهو ما يفعله نتنياهو ولا يوح به. واضاف ان الذي تمارسه القيادة السياسية في ما يسمى بدولة اسرائيل، ما هو الا امتحان للصمود العربي. واضاف قائلا: ان قوة العرب تكمن في وحدة القرار السياسي التي تسعى الادارة الاسرائيلية لتفتيته، وتحرص المملكة على تفعيله.

واضاف: ان زيارة سمو ولي العهد لسوريا ولبنان تؤكد على ان المملكة ثابتة في التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية، وتدعم كافة المواقف العربية وانها تسير على المنهج الذي ارساه الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه.

من جانبه اوضح الاستاذ خالد المعينا الكاتب السياسي المعروف ان زيارة سمو ولي العهد تأتي في اطار التنسيق والتشاور مع القيادتين السورية واللبنانية لما فيه مصلحة الامة العربية. وقال: ان لمملكة ثقلا عربيا يجعلها تحظى باحترام الدول العربية والاسلامية ولهذا فان اي تحرك سعودي يحظى باهتمام من الدوائر السياسية العربية.

دعم عربي للتحرك السعودي

من جانبه اكد معالي الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد على اهمية زيارة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى كل من سوريا ولبنان وقال الدكتور عبدالمجيد لـ عكاظ: ان الجامعة العربية تتابع هذا التحرك وتدعمه مشيرا الى ان المملكة مواقف ايجابية وريادية باتجاه تحقيق التضامن العربي وتوحيد الصفوف وصياغة العلاقات العربية لمواجهة التحديات. ونوه معاليه بالدور المتميز الذي تلعبه حكومة خادم الحرمين الشريفين في دعم التضامن العربي.

استعدادات كاملة في دمشق للزيارة

وفي دمشق اكد مصدر مسئول لـ عكاظ» ان سوريا اكملت استعداداتها لاستقبال الضيف الكبير.. واكد ان التحرك السعودي يصب في مصلحة الامة العربية ويسعى لتحقيق تضامن عربي حقيقي لمواجهة التحديات.

وقال المصدر ان زيارة سمو ولي العهد تأتي في الوقت الذي تشهد العملية السلمية تدهورا حقيقيا وقال اننا متفائلون بالتحرك السعودي.

اما السيد فارس بويز وزير الخارجية اللبناني قال ان الحكومة اللبنانية تتطلع بكل اهتمام لزيارة سمو ولي العهد مؤكدا ان هذه الزيارة ستعمل على زيادة تعميق العلاقات بين البلدين.

وفي نفس الوقت ستؤكد على تعزيز التضامن العربي والتنسيق لخدمة قضايا الامة العربية، الى جانب حرص المملكة على استمرار دورها الفعال والريادي على صعيد التضامن العربي. وقال ان الزيارة تأتي في اطار استمرار التشاور والتنسيق بين البلدين.

كما استطلع مكتب «عكاظ» في بيروت رؤية الفعاليات الدبلوماسية اللبنانية لهذه الزيارة وكان اللقاء الاول مع امين عام وزارة الخارجية سابقا فاروق ابي اللمع حيث قال: العلاقات اللبنانية السعودية هي علاقات تاريخية لا يمكن لاحد ان يشكك بمدى بعدها الاخوي والسياسي والاقتصادي، لقد كانت المملكة وفي كافة الازمات التي مر بها لبنان خير داعم له وللسلام على ارضه. لقد تأرجحت علاقة لبنان بكثير من الدول منها من كنا على قرب منه اثناء الحرب ومنها من كنا على قرب منه اثناء السلام، فيما كانت المملكة الى جانب لبنان في الحرب والسلام. في الحرب لتخفيف المعاناة عن الشعب اللبناني وما حصل مؤخرا خلال احداث نيسان خير دليل وفي السلام من خلال الاستثمارات ودعم عملية البناء والتأهيل الوطني. من هنا فان العلاقات السعودية-اللبنانية هي اكبر من علاقة دولة بدولة فهناك ارتباط سعودي-لبناني على مستوى المؤسسات الرسمية وعلى مستوى المؤسسات الخاصة والمبادرات الفردية، فالجالية اللبنانية في المملكة تشكل العمود الفقري لهذه الفئة من الشعب اللبناني.

الأمين العام لوزارة الخارجية سابقا وسفير لبنان سابقا في فرنسا فؤاد الترك من جهته علق قائلا: «لقد ارتبط اسم المملكة في لبنان في التاريخ اللبناني الحديث بالمبادرة الخيرة سياسيا وانسانيا واجتماعيا، فعلى الصعيد السياسي وطوال الحرب اللبنانية عندما كانت حكومة المملكة تتحرك انما من اجل وقف الحرب ودوامة العنف فكانت بداية اللجنة الوزارية الخماسية المنبثقة عن اجتماع القمة العربية ثم كان تحرك المملكة خلال الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ عبر تحرك مكوكي آنذاك للرئيس الحريري ـ اخيرا، كان اتفاق الطائف والذي ما كان ليوجد لولا رعاية حكومة خادم الحرمين الشريفين له طوال المباحثات وقد كنت متابعا لما يحصل في حينه حيث كان الاخوة السعوديون يعملون على حل كل الخلافات صغيرة كانت ام كبيرة فيما وعلى الصعيد الانساني ففي قراءة للاستثمارات الخارجية في لبنان نرى ان المملكة تحتل موقع الريادة وفي قراءة للميزان التجاري في لبنان نرى ايضا ان للمملكة الحصة الاكبر في حجم الصادرات اللبنانية. وعلى المستوى الاجتماعي فان للامر بعدين الاول هو ارتباط الشعبين اللبناني والسعودي فالاول يرى بعده في الثاني كما ان الثاني يرى بعده في الاول وقد تمكنت المملكة ان تكون على مسافة واحدة من كل الطوائف اللبنانية فيما البعد الثاني هو الحضور الدائم للمملكة للتدخل في اي مشكلة اجتماعية تعترض لبنان ان على المستوى العام او على المستوى الفردي وهنا تكمن ميزة الدعم السعودي للبنان.

وتابع الترك: زيارة سمو ولي العهد الى بيروت انما تأتي لتؤكد حرص المملكة على استعادة لبنان لدوره الريادي في المنطقة وتأكيدا منها لموقع لبنان الاساسي في المنطقة ضمن العملية السلمية. وهناك بعد عام لتلك الزيارة يتمثل بالسعي لموقف عربي واحد متضامن بمواجهة كافة التحديات التي تعترض العملية السلمية.

وفي دمشق شدد الدكتور ماجد شدود الخبير المتخصص ومدير المعهد العالي للعلوم السياسية بدمشق على ان زيارة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى سوريا تأتي في اطار العلاقات المتميزة التي تربط بين المملكة وسوريا في ظل القيادة لكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ـ يحفظه الله ـ والرئيس السوري حافظ الاسد. وهذه العلاقات التي تستمر وتتطور بشكل ايجابي تشكل ميزة اساسية في ارساء العلاقات على المستوى الدولي. واضاف ان الشيء الذي اريد ان اؤكد عليه ان هذه الزيارة في هذه المرحلة لها اهميتها وميزتها لانها تأتي في اطار الجهد العربي المشترك الذي يبذل الآن من اجل ايجاد موقف عربي قوي وفاعل لمواجهة الاخطار والتحديات التي تواجه الامة العربية والامن القومي العربي وهذه الاخطار والتحديات تبرز في مجال التعنت الاسرائيلي والمواقف الاسرائيلية السلبية من عملية السلام والتي توضحت وبرزت بعد وصول نتنياهو الى السلطة في اسرائيل.

وقال: لذلك ارى ان هذه الزيارة تحتل الآن اهمية كبيرة جدا والتاريخ العربي يشهد للمملكة العربية السعودية مواقف مشرفة في تفعيل الموقف العربي في مواجهة التحديات والاخطار التي واجهت الامة العربية عبر تاريخها الغابر والمعاصر. ان هذا التحرك السعودي من خلال توجيهات خادم الحرمين الشريفين ومن خلال زيارة سمو ولي العهد الامير عبدالله الى المنطقة يمكن ان يشكل دفعا لتحريك عملية السلام في المنطقة. لماذا؟ وهو حقيقة سؤال يطرح. لان دفع السلام يرتبط ويرتكز الى موقف عربي واحد وفاعل بآن واحد. وهذه الزيارة تصب في اطار جهود المملكة وتحركها الواعي لدعم ومساندة الموقف العربي الذي يسعى لتحقيق حل عادل ومشرف لقضية السلام. السلام لكل العرب السلام الذي يعيد الارض ويعيد الحقوق وينشر الامن في المنطقة. السلام الذي يرتكز على الشرعية الدولية وقراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨. السلام الذي يبدأ ايضا من حيث انتهت اليه محادثات السلام السابقة وهي من الموافقة على عودة الجولان الى سوريا. اضافة الى هذا وذاك فان هذا التحرك يمكن ان يشكل دفعا لعملية السلام لانه يستند على المواقف المتميزة للمملكة المواقف التي تنسجم مع القضايا القومية في اطار عملية السلام. وانا قرأت خلال اليومين الماضيين تصريحات ممتازة للمسئولين السعوديين، وهي تصريحات ليست جديدة في مواقف المملكة. حددوا مواقفهم الايجابية من الاخطار والتهديدات التي تحاك ضد العرب ومن مختلف القضايا العربية. لذلك فان العرب ينتظرون من هذه الزيارة لسمو ولي العهد زيادة تفعيل موقف عربي قوي وفاعل لمواجهة الاخطار والتحديات التي تواجه الامة العربية والامن القومي العربي وهذه الاخطار والتحديات تبرز في مجال التعنت الاسرائيلي والمواقف الاسرائيلية السلبية من عملية السلام والتي توضحت وبرزت بعد وصول نتنياهو الى السلطة في اسرائيل.

وقال: لذلك ارى ان هذه الزيارة تحتل الآن اهمية كبيرة جدا والتاريخ العربي يشهد للمملكة العربية السعودية مواقف مشرفة في تفعيل الموقف العربي في مواجهة التحديات والاخطار التي واجهت الامة العربية عبر تاريخها الغابر والمعاصر. ان هذا التحرك السعودي من خلال توجيهات خادم الحرمين الشريفين ومن خلال زيارة سمو ولي العهد الامير عبدالله الى المنطقة يمكن ان يشكل دفعا لتحريك عملية السلام في المنطقة. لماذا؟ وهو حقيقة سؤال يطرح. لان دفع السلام يرتبط ويرتكز الى موقف عربي واحد وفاعل بآن واحد. وهذه الزيارة تصب في اطار جهود المملكة وتحركها الواعي لدعم ومساندة الموقف العربي الذي يسعى لتحقيق حل عادل ومشرف لقضية السلام. السلام لكل العرب السلام الذي يعيد الارض ويعيد الحقوق وينشر الامن في المنطقة. السلام الذي يرتكز على الشرعية الدولية وقراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨. السلام الذي يبدأ ايضا من حيث انتهت اليه محادثات السلام السابقة وهي من الموافقة على عودة الجولان الى سوريا. اضافة الى هذا وذاك فان هذا التحرك يمكن ان يشكل دفعا لعملية السلام لانه يستند على المواقف المتميزة للمملكة المواقف التي تنسجم مع القضايا القومية في اطار عملية السلام. وانا قرأت خلال اليومين الماضيين تصريحات ممتازة للمسئولين السعوديين، وهي تصريحات ليست جديدة في مواقف المملكة. حددوا مواقفهم الايجابية من الاخطار والتهديدات التي تحاك ضد العرب ومن مختلف القضايا العربية. لذلك فان العرب ينتظرون من هذه الزيارة لسمو ولي العهد زيادة تفعيل موقف عربي قوي وفاعل لمواجهة الاخطار والتحديات التي تواجه الامة العربية والامن القومي العربي وهذه الاخطار والتهديدات التي تحاك ضد العرب ومن مختلف القضايا العربية. لذلك فان العرب ينتظرون من هذه الزيارة لسمو ولي العهد زيادة تفعيل الدور العربي الواحد تجاه القضايا العربية التي من ضمنها عملية السلام.

عبدالمجيد

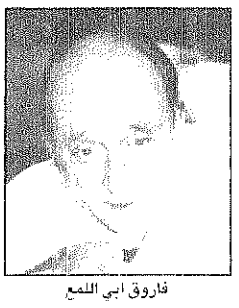
فاروق ابي اللمع

أن بلورة موقف ثلاثي سعودي-سوري-مصري تشكل ركيزة أساسية لموقف قومي سواء انعكست في اجتماعات دول اعلان دمشق، او الدعوة لعقد قمة عربية والمرحلة المقبلة ترتبط بتحرك هذه الدول، الذي يشكل دفعا لعملية السلام من خلال وعي اسرائيلي امريكي ان هناك موقفا عربيا فاعلا يدعو الى التحرك ومتابعة الالتزام برعاية العملية السلمية في الشرق الاوسط. من هنا فان اي جهد عربي في هذه المرحلة مطلوب خاصة من المملكة العربية السعودية التي يشكل تحركها بوزنها وفاعليتها اهمية كبيرة سواء أكان في اطار الدول الثلاث او حتى على مستوى الوطن العربي. ونحن نأمل لهذه الزيارة ان تؤدي الى نتائج ايجابية وان تشكل دفعا للمشاورات ولمجالات التعاون والتنسيق التي بدأت تبرز على الساحة العربية من اجل بلورة وتفعيل الموقف العربي.

اما الاستاذ محمد خير الوادي رئيس تحرير صحيفة تشرين السورية فقد علق على الزيارة بقوله ان زيارة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى دمشق خطوة هامة في تدعيم العلاقات بين البلدين الشقيقين وزيادة التنسيق والتعاون بين البلدين. ونحن ننظر باهتمام كبير وارتياح واسع الى هذه الزيارة نظرا لطبيعة العلاقات الودية الاخوية بين سوريا والمملكة ونعتقد ان هذه الزيارة ستثمر عن نتائج ايجابية تسهم في رفع مستوى العلاقات بين البلدين وزيادة التنسيق في المواقف تجاه القضايا العربية والعالمية.

نحن نرى ان زيارة سمو الامير عبدالله الى سوريا قد جاءت في وقت مناسب تماما لان البلدين بحاجة ماسة الى زيادة التعاون والتنسيق بينهما والى بلورة المواقف المشتركة. اضافة الى ان جولات سمو الامير عبدالله في المنطقة هي جولات مهمة جدا لانها تساعد على تعميق التضامن العربي وتساعد على بلورة موقف عربي متماسك لمواجهة الاخطار والتحديات التي تواجه الامة العربية والتي تأتي في طليعتها تعنت حكومة نتنياهو ورفضها المطلق لمقومات السلام الشامل واصرارها على عدم التراجع في الحقوق العربية المشروعة وتصعيدها لاجواء التوتر والعدوان والحرب في المنطقة وهذه السياسة، سياسة نتنياهو، يظهر انها تستهدف العرب جميعا وهي تسعى حقيقة الى فرض الهيمنة الحقيقية على الوطن العربي بكامله.

طبعا هناك مضمنية اخرى وهي ضرورة تعميق التضامن العربي وتعميق التنسيق بين جميع الدول العربية ودفع هذا التضامن الى اشكال متقدمة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي وهناك مشروع سيطرح في مؤتمر وزراء خارجية دول اعلان دمشق الذي سيعقد بعد ايام في سوريا. هذا المشروع ينضمن الدعوة الى اقامة سوق اقتصادية للدول العربية. ونحن نعتقد بان جهود البلدين، المملكة وسوريا لدعم هذا المشروع وفي ابرازه الى النور يفتح الطريق امام اجماع عربي كامل وواسع تجاه هذا المشروع. وعي اسرائيلي امريكي ان هناك موقفا عربيا فاعلا يدعو الى التحرك ومتابعة الالتزام برعاية العملية السلمية في الشرق الاوسط. من هنا فان اي جهد عربي في هذه المرحلة مطلوب خاصة من المملكة العربية السعودية التي يشكل تحركها بوزنها وفاعليتها اهمية كبيرة سواء أكان في اطار الدول الثلاث او حتى على مستوى الوطن العربي. ونحن نأمل لهذه الزيارة ان تؤدي الى نتائج ايجابية وان تشكل دفعا للمشاورات ولمجالات التعاون والتنسيق التي بدأت تبرز على الساحة العربية من اجل بلورة وتفعيل الموقف العربي.

اما الاستاذ محمد خير الوادي رئيس تحرير صحيفة تشرين السورية فقد علق على الزيارة بقوله ان زيارة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى دمشق خطوة هامة في تدعيم العلاقات بين البلدين الشقيقين وزيادة التنسيق والتعاون بين البلدين. ونحن ننظر باهتمام كبير وارتياح واسع الى هذه الزيارة نظرا لطبيعة العلاقات الودية الاخوية بين سوريا والمملكة ونعتقد ان هذه الزيارة ستثمر عن نتائج ايجابية تسهم في رفع مستوى العلاقات بين البلدين وزيادة التنسيق في المواقف تجاه القضايا العربية والعالمية.

نحن نرى ان زيارة سمو الامير عبدالله الى سوريا قد جاءت في وقت مناسب تماما لان البلدين بحاجة ماسة الى زيادة التعاون والتنسيق بينهما والى بلورة المواقف المشتركة. اضافة

رؤى الغد

د. صدقة يحيى فاضل

إكتمال «برلمانية» حكومة باكستان الديمقراطية...؟!

من حيث شكل الدولة، فإن باكستان يوم تصبح جمهورية، فتكون من رفع وإدام [illegible] الحكومة، فإن حكومة باكستان هي «بموجب دستور البلاد» من النوع المختلط الذي [illegible] يمكن ايجاز اهم خصائصه في النقاط التالية:

أ- الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالسلطة التشريعية (مجلس الشورى) [illegible] عن السلطة التنفيذية، ويمكن للبرلمان ان يحجب الثقة عن السلطة التنفيذية [illegible] في مجلس الوزراء (رئيسه) طلب حل البرلمان.

ب- وجود رئيس رمزي للدولة (يسود ولا يحكم)، ليس له سوى صلاحيات [illegible] هذا الرئيس، ملكا (يتولى منصبه بالوراثة) او رئيسا (تجديد به [illegible] برلمان الدولة المعنية.

ج- السلطة التشريعية (البرلمان) هي السلطة الدستورية العليا في هذا النظام وهذا [illegible] التشريعية حق مساءلة السلطة التنفيذية.

د- فن اشخاص السلطة التنفيذية (الوزراء) معظمهم [illegible] اعضاء في البرلمان.

* * *

ولكن دستور عام ١٩٦٥م الباكستاني (الذي صدر في صورة معدلة عن [illegible]) اجيز [illegible] يعدل ان يوجد في دساتير الحكومات الديمقراطية (البرلمانية) فمعروف ان رئيس الدولة في [illegible] من الحكومات (سواء كان ملكا او رئيسا للجمهورية)، لا يملك - مما ذكرنا - سوى صلاحيات [illegible] ورئيس وزرائه، حل البرلمان او اقالة اي من اشخاص السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) [illegible] ورئيس (او رئيسة) مجلس الوزراء.

* * *

ورغم ذلك تضمن دستور سنة ١٩٨٥م الباكستاني، نصوصا تخول رئيس الجمهورية [illegible] واقالة السلطة التنفيذية (الحكومة)... مع ضرورة اجراء انتخابات (برلمانية) مبكرة، خلال [illegible] من هذا الحل (المادة الثامنة، وكذلك المادة ٥٨ من الدستور).

واستنادا الى هذه المادة استخدم رئيس جمهورية باكستان اسحاق ضياء الحق، هذه الصلاحية (للمرة الاولى) يوم ٣٠/٥/١٩٨٨م، حينما اقدم على حل الجمعية الوطنية (البرلمان) واقالة حكومة محمد خان جونيجو.

وجاء الرئيس الباكستاني غلام اسحق خان، الذي تولى حكم باكستان بعد [illegible] الرئيس ضياء الحق، واستخدم صلاحية حل البرلمان، واقالة الحكومة، المعطاة للرئيس (بموجب المادة [illegible] الدستور الباكستاني) مرتين الاولى ضد حكومة بي نظير بوتو، عام ١٩٩٠م والثانية ضد حكومة نواز شريف، يوم ١٨/٤/١٩٩٣م وتبنيها السيد شريف، بالقساد والرشوة واستخدام العنف ضد احد اعضاء الحزب (حزب الرابطة الاسلامية).

كما جاء قرار الرئيس الباكستاني الحالي، فاروق ليغاري بحل البرلمان، واقالة حكومة بي نظير بوتو، في ٥/١١/١٩٩٦م، ليكون الرابع من نوعه، في التاريخ السياسي الباكستاني [illegible] على اساس «الاتهامات» المقدمية ايضا (بالفساد السياسي) او «سوء استخدام السلطة».

وفي اخر انتخابات برلمانية، جرت بباكستان يوم ٣ فبراير ١٩٩٧م فاز حزب الرابطة الاسلامية، بغالبية مقاعد الجمعية الوطنية (المجلس الاعلى في البرلمان، وعدد مقاعده ١٣٧ مقعدا) وشكل السلطة التنفيذية بالتالي.. برئاسة رئيسه (نواز شريف)، وعضوية نواب (وزراء) من ذات الحزب.

* * *

والواقع، ان وجود هذه الصلاحية، لرئيس الجمهورية كان غالبا ما يؤدي الى الاستبداد، والتعسف في استخدامها.. الامر الذي يعرقل الحياة الدستورية، في باكستان وبالتالي من درجة عديد الاستقرار السياسي، فاصلاح الفساد السياسي وتقويم الخروج على القانون والعدالة، يعتبر ان بند تطرق اخرى لا تتضمن حق الرئيس في حل البرلمان، واقالة الحكومة، لمجرد فساد سيهيئ «الفساد السياسي» و«سوء استخدام السلطة»..

لذلك، فإن من اسباب ضمان الاستقرار السياسي، ودعمه، ان تسحب تلك الصلاحية من رئيس الجمهورية.. وتحصر في البرلمان ذاته (ممثلا برئيس الوزراء)، الذي يعتبر ان يحل نفسه، متى شاءت الاغلبية فيه، ذلك.

* * *

لهذا كان من اولى، اهتمامات البرلمان الباكستاني، المنتخب في فبراير الماضي، في اجراء تعديل دستوري... تلغى بموجبه المادة الثامنة.. وتعطى صلاحية حل البرلمان، وحجب الثقة عن حكومته، وبالفعل طرح موضوع «التعديل» هذا، على البرلمان الباكستاني، بمجلسيه، للتصويت، وقد اقر ذلك البرلمان، يوم ٢١/٤/١٩٩٧م قانونا بتعديل دستوري، يحد من سلطات رئيس الجمهورية، بسحب اقالة السلطة التنفيذية (الحكومة) وحل البرلمان (الجمعية الوطنية (السلطة التشريعية)، وبتغيير قادة القوات المسلحة، وحكام الاقاليم، واقرت «الجمعية الوطنية» هذا التعديل باغلبية ١٩٠ صوتا (من مجموع ٢٠٧).

ويقضي التعديل الجديد هذا، بان حل السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية، يتطلب موافقة رئيس الوزراء، والاغلبية في الجمعية الوطنية، كما يتضمن ذلك التعديل: ان تعيين قادة القوات المسلحة يستلزم موافقة رئيس الوزراء، ووافق الرئيس الباكستاني الحالي، السيد فاروق ليغاري، على هذا التعديل... الذي انهى ما جاء في «المادة الثامنة»... والغى -بالتالي- صلاحية رئيس الجمهورية في حل الجمعية الوطنية، واقالة السلطة التنفيذية.

وهكذا اصبح النظام السياسي الباكستاني نظاما «ديمقراطيا» برلمانيا كاملا... لانه صار يتضمن كل «عناصر» هذا النظام التقليدية.

* * *

ومن ناحية اخرى، تذكر الازمة السياسية (البرلمانية) التي مرت بها باكستان مؤخرا، باحد مؤلفات بعض علماء السياسة، المهتمين بدراسة النظم السياسية، في العالم النامي، بصفة عامة، والذي يتلخص في: اعتقاد هؤلاء، بان النظام الديمقراطي/ الرئاسي، ربما يكون اكثر ملاءمة (نسبية) من النظام الديمقراطي/البرلماني، اكثر من هذه الدول، وخاصة تلك التي يسود فيها «من حين لآخر» صراع حاد بين السلطتين، التنفيذية والتشريعية.

فالنظام الرئاسي، يعني: قيام الشعب بانتخاب البرلمان، وانتخاب رئيس للبلاد، بتلك كافة صلاحيات التنفيذ. ولكنه «اي رئيس الجمهورية هذا» لا يستطيع حل البرلمان، كما لا يمكن للبرلمان ان يقيله، او يحجب الثقة عنه. الامر الذي غالبا ما يحقق «التوازن» بين السلطتين، ويكفل توافر الرقابة المتبادلة بينهما.

المملكة العربية السعودية: شركة الجميح للسيارات: الرياض، هاتف ٤٩١٣٧٠٠ الدمام، هاتف ٨٥٩٤٤٤٤ جدة، هاتف ٦١٠٥١١١ - شركة التوكيلات العالمية للسيارات المحدودة: جدة، هاتف ٦٦٠٦٩٤٠ الخبر، هاتف ٨٦٤٤١٨٤ الدمام، هاتف ٨٢٦٢٤١١ -
مؤسسة عبد اللطيف العلي العيسى: الرياض، هاتف ٤٠٣٨٠٣٨ - مجموعة بالبيد المحدودة: جدة، هاتف ٦٤٠٤٤٤٤ - مؤسسة النصر التجارية: جدة، هاتف ٦٧٢٥٠٢٧ البحرين: الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.: المنامة، هاتف ٧٣٥٥٠٠